

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية  
Global Islamic Economics Magazine



مجلة شهرية علمية إلكترونية || العدد 75 || ذو الحجة 1439 هـ الموافق آب / أغسطس 2018 م



تركيا في عيد الإعمار



# جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

[www.kie.university](http://www.kie.university)

---

## تركيا في عين الإعصار

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

### لمحة اقتصادية عن تركيا:

تركيا نموذج يحبه مستثمرو الأسواق الناشئة؛ فجيشها القوي له ترتيب عالمي، وصناعاتها العسكرية والبحرية كبيرة؛ فهي تشارك في صناعة الطائرة الأكثر شهرة عالمياً F35؛ اقتصادها متوازن، يمثل الإنتاج الزراعي فيه ١٣٪ والصناعي ٣٠٪ والخدمي ٥٦٪؛ ينتظر قطاعها السياحي أن يصل عدد زواره ٤٠ مليون سائح سنوياً؛ هي عضو في نادي البلدان العشرين الأكثر غنى في العالم G20 ترتيبها فيه السابع عشر، ولديها طموح بالوصول لترتيب دون العشرة فيه. وهذا غيض من فيض..

يتجاوز عدد سكانها الـ ٧٥ مليون نسمة، فيه الفئة الفتية غالبية، ومعدل نموها السكاني ١.٥٪ سنوياً. وتنتشر الجاليات التركية بكثرة في دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا وكندا وأستراليا.

تركيا ليس مجرد اسم لبلد ذو حدود جغرافية بل هو اسم يشير لعرق وقومية موعلة في التاريخ والجغرافية. تتميز بمناخ يرتاده أربعة فصول يضفي على اقتصادها مزايا واضحة تنعكس في تنوع إنتاجه الزراعي وبالتالي تنوع إنتاجه الصناعي، فضلا عن تميزه بصناعة استخراجية متنوعة؛ كالفحم الحجري، والفحم النباتي، والحديد، والرصاص، والنحاس، والفضة. وهي من أكبر منتجي الكروم، ولديها احتياطي نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد. وقد استخرجت ٨٢ طنناً من الذهب خلال العشر سنوات الأخيرة.

ويُصنف الاقتصاد التركي بأنه اقتصاد ناشئ.

الإعصار جمعه أعاصير، رياحه حلزونية تدور عكس عقارب الساعة، وعين الإعصار مركزه، وكلما كان الإعصار قوياً كانت العين واضحةً وكبيرةً.

يُمثل الإعصار – في حالتنا هذه – المدرسة التجارية (المركنتيلية) التي تحاول العودة بقوة؛ أما رياح الإعصار فأمركية، وهي تسير بعكس الاتجاه العالمي مخالفة تنظيماته الشهيرة؛ كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة البيئة العالمية... وغيرها.

يضرِب هذا الإعصار يُمْنَة ويُسْرَة؛ فلا يفرق بين حليف وعدو؛ فالجميع بمرتبة واحدة. يقوده (قوميون) انكفؤوا نحو قوميات محلية؛ متخلين عن نهج العولمة التي ثبت أن لا طعم ولا لون ولا ربح لها.

وصدق الله تعالى القائل: **وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** (الأنفال: ٦٣)؛ فالمصالح لا تكفي لنشر العالمية وفكر العولمة.

أما تركيا فتمثل عين الإعصار..

## الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧ :

بدأت الأزمة في تايلند في أعقاب انهيار عملتها، إذ أُجبرت الحكومة على تعويمها بعد أن اختفت العملات الأجنبية التي كانت توازن معدلات تحويل العملة، لتقطع الرابطة بين البات التايلندي والدولار الأمريكي. كانت تايلند تتحمل في ذلك الحين عبء ديون خارجية، مما قاد الدولة إلى حالة من الإفلاس، ليتبع ذلك انهيار عملتها. ثم انتشرت الأزمة لاحقاً؛ فبدأت عملات كامل جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان بالتساقط، وانخفضت أسعار البورصات، مقابل ارتفاع كبير في القروض الخاصة.

يبدو أن هناك سيناريو يهدف للتحرك ضد الاقتصادات الناشئة، تكملة للسيناريو المشابه الذي حدث إبان تسعينيات القرن الماضي عندما أُستهدفت دول شرق آسيا. ولا يشترط أن يكون الاستهداف مباشراً؛ فطبيعة النظام النقدي العالمي أن فيه مؤسسات نقدية دولية تخطط لما سيكون وتأخذ دور الناصح المرشد للمحتاجين، لكن على الرغم من التنبيه والتحذير؛ فلا حياة لمن تنادي.

بالعودة لمقالنا الافتتاحي لعدد كانون أول ديسمبر

٢٠١٥ (العدد ٤٣) وعنوانه: [الدفعة القادمة من](#)

[ملحمة الديون العالمية](#)، وكان هذا قبل [ثلاث](#)

[سنوات](#)، توقفنا فيه عند مقال لرئيس تحرير مجلة

الايكونوميست وعنوانه: (وقائع الديون) واصفا إياها بأنها: (قصة لا تنتهي). أما خلاصته فهي:

هناك دورة لكل ثلاث فترات من الدين، تبدأ بفيضان رأس المال عبر الحدود، ثم خفض معدلات الفائدة، ثم حفز نمو الائتمان؛ فيرتفع الدين في الأسواق الناشئة بنسب كبيرة؛ لتوشك بعدها بؤادر الازدهار السائد على الانتهاء!؛ فتكون الاقتصادات الناشئة في واحدة من فئات ثلاث:

تتضمن **الفئة الأولى** الدول التي سيعقب فترة ازدهار ائتمانها آثار سيئة في المدى الطويل؛ كـ (كورية الجنوبية وسنغافورة)؛ وكذلك الصين؛ كمؤثر على الاقتصاد العالمي والتي تمتلك دفاعات قوية تتمثل بفائض ضخم في حسابها الجاري، واحتياطياتها من النقد الأجنبي الذي يعادل ثلاثة أضعاف ديونها الخارجية. لذلك لدى صناعات السياسات فيها القدرة على إنقاذ المقترضين ضمن حدود محددة، وعلى كل حال إذا أفلست الشركات وتعثرت قروضها فستتراكم في ميزانيات البنوك، مما سيضعف النمو، وينبئ بأزمة حادة.

ولأجل ذلك الخطر يُنظر إلى بلدان **الفئة الثانية** بأنها: تلك التي تفتقر إلى الوسائل نفسها لإنقاذ المقترضين الفاشلين أو لحمايتها من هروب رؤوس الأموال. ويميز بين ثلاث اقتصادات كبيرة في هذه الفئة هي: البرازيل وماليزيا وتركيا. أما تركيا - كحالة مدروسة -؛ فتجمع بين:

- ⊙ عجز في حسابها الجاري، و
- ⊙ ارتفاع معدل التضخم، و
- ⊙ زيادة في الديون المقومة بالعملة الأجنبية - التي أصبحت أكثر إرهاقا -، إضافة إلى
- ⊙ تراجع عملتها المحلية.

وتتكون **الفئة الثالثة** من بلدان الأسواق الناشئة التي قد تكون في مشكلة خطيرة، أو أنها قد ذهبت بالفعل للأسوأ. كالهند وروسيا والأرجنتين، للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٤٨: السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة المائة.

لقد توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو في الأسواق الناشئة للعام التالي للمقال (أي ٢٠١٦)؛ أما دورات الديون الماضية فأشارت - في حينها - لسنة أخرى من التباطؤ على الأرجح؛ ومرد ذلك:

⊙ ضعف الدول النامية؛ التي تشكل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي.

⊙ انخفاض معدل النمو في الأسواق الناشئة الذي يضرب كلاً من: أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، والتدفقات النقدية للمصدرين.

أما **الحلقة الرابعة** فسببها الاقتصاد الأوروبي المفتوح وهو الأكثر تعرضاً لضعف الطلب في السوق الناشئة، والذي يسوغ التسهيل النقدي هناك.

أما معضلة السياسة الأميركية - الأكثر خطورة -؛ فتكمن باختلاف السياسة النقدية بينها وبين بقية العالم؛ مما سيضع ضغطاً تصاعدياً على الدولار؛ ليُضرب بصادراتها ومكاسبها. أما رأس المال فسيتموج ثانية بحثاً عن المستهلك الأميركي كاختيار جديد للمقرضين.

وهنا مكن **دهاء السياسة النقدية، فلا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد التركي**؛ فما يراه الجميع ويتكلم عنه الأترك مجموعة ظواهر غير مباشرة أشعرت أن تركيا في عين الإعصار الاقتصادي المتجلي بفقدانه لحُمس قيمة ليرتها في شهر واحد، وهذا مشابه لسيناريو تايلند بداية التسعينيات المذكور آنفاً. أما العقوبات الاقتصادية الأخيرة والمتتالية؛ فسرعّت سرعة الإعصار الضارب؛ وهذا مما يمكن تسميته بالمثل الشعبي: (ضربة معلم).

ويبدو أنه لم يُتوقع حجم ردة الفعل التركية وحجم التعاطف الشعبي والدولي معه، مما شكل عاملاً فاضحاً لهذه السياسة، مما سيتسبب في توقف ألعابها ضد باقي الأسواق الناشئة أو تأخيرها لفترة قادمة لتبدأ ملحمة ديون أخرى، ويكأن العالم لا يتعلم لا بالممارسة ولا بغيرها؛ فبريق المال يسبب عمى خاصاً، قال تعالى واصفاً الطغاة من الناس: **وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا** (الفجر: ٢٠).

إن محاولة إدخال الاقتصاد التركي في أزمة ركود عميق، سيقابله ثلاثة مستويات من المخاطر:

- **الأسواق الناشئة**، والتي بلغت عملاتها مستوىً متدنياً؛ كـ (راند) جنوب أفريقيا، و (روبية) الهند، و (البيزو) الأرجنتيني الذي انخفض ٤٥٪ - في اليومين الأخيرين من كتابة هذا المقال - رغم أن هذه الدول رفعت أسعار الفائدة أكثر من مرة وباعت من احتياطياتها؛ وهذا دليل على عمق هذه السياسة النقدية، والتي يحاولون حشر المركزي التركي فيها وهو يبتعد عنها. روى البخاري في صحيحه: **لتبتعن سنن من قبلكم**



شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو سلكوا جحرَ ضبٍ لسلكتموه. قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: فمن. لقد ساد تلك الأسواق الناشئة:

- شعور المستثمرين بالقلق، وزاد احتمال فرارهم مع انتشار العدوى.
- التذبذب، فالأسواق الناشئة تتشارك في واحدة أو أكثر من سمات الأسواق التركية، مثل:
  - \* عدم كفاية معدل المدخرات، و
  - \* العجز الكبير في الحساب الجاري، و
  - \* زيادة حجم الديون بالعملات الأجنبية، و
  - \* التضخم المرتفع.

مما دعا تلك الأسواق للتشدد في سياساتها النقدية، وهذا ما يؤهل الأسواق العالمية فعلاً للعدوى.

#### – الأسواق الغربية:

● التي قد تنهار بسبب سنداتها المرهقة لتركيا، خاصة عندما سيصعب على المدينين الأتراك توفير الدولار المرتفع لسداد الأقساط المترتبة، وهذا يؤذن بانهيار البنوك في أوروبا، والتي سرعان ما ستؤثر في البنوك داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بدليل انخفاض أسعار الأسهم في بورصة نيويورك، وفي غيرها.

- خوف الحكومات الأوروبية من سماح تركيا للاجئين السوريين بالهجرة إلى أوروبا.
- هبوط أسعار عملات أساسية كالبيورو الذي تدنى أمام الدولار بعد يومين من بدء انهيار الليرة.
- لا يقل حجم الاستيراد التركي عن ١٣٠ مليار دولار سنوياً، وما يحصل، سيدفع لزيادة العجز في ميزانها التجاري، وسيجبرها على خفض وارداتها، مما سيشجع المنتج التركي ويخفض الطلب على الصادرات الأوروبية والأمريكية والصينية؛ وهذا مما يؤشر لحصول العدوى، كما أنه قد يجلب بعض النفع لتركيا.

● إن تركيا حليف مهم للغرب، تتميز بموقع جغرافي يقع على مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، والسيناريو الأسوأ للغرب عموماً – على المدى الطويل – أن تنجرف تركيا نحو روسيا أو الصين.

#### – السوق التركية:

سيعاني الأتراك في المدى القصير من ارتفاع الأسعار، وسيشعر كثير منهم بالفقر بسبب ذلك.

**إن الخطيئات التي ارتكبتها تركيا من وجهة نظر النظام النقدي العالمي؛ هي:**

- عدم لجوئها إلى صندوق النقد الدولي.
- عدم استخدام مصرفها المركزي مؤشر سعر الفائدة لمواجهة الأزمة.

وهذا ما أسمته الايكونوميست بـ (خداع تركيا للسياسة الاقتصادية الأصولية Economic-policy orthodoxy has been junked). وكان هذه السياسة مسلمة من المسلمات التي لا يصح الخروج عنها!!؛ وحقيقة الأمر أن هذه ليست خطايا بل لعلها مزايا؛ فتركيا إن نجت؛ فستكون أول الخارجين الحقيقيين عن هذه السياسة الأصولية التي لا أساس لها من الصحة. لكن وقبل طرح أية حلول مقترحة، لابد من وقفة جريئة أمام أخطاء السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التركية، والتي يتلخص بعضها بالآتي:

- التوسع في الإنفاق، وهذا أمر قد يصعب ضبطه مع بلد يستقبل ٤٠ مليون سائح سنوياً.
  - التوسع في الاقتراض، والمقصود الاقتراض عامة والربوي خاصة. وهذا يكلف الاقتصاد المحلي تبعات كبيرة في خدمة الدين الخارجي بسبب تحرك سعر الفائدة من جهة؛ ففوائد الديون متحركة لا ثابتة، وبسبب تغير سعر صرف الليرة التركية سلباً أمام الدولار؛ فغالب الديون محررة بالدولار.
  - اعتماد معدلات نمو مرتفعة أساسها تمويل بالاقتراض الأجنبي، مما ضاعف حجم الدين من العملات الأجنبية للشركات لأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٩.
  - حرية حركة الاستثمارات الخارجية (الساخنة) وانسحابها من السوق التركية نتيجة إشاعة الذعر فيها.
- أما الحلول؛ فيمكن تلخيصها بالآتي:

وضعنا لحة عن تركيا؛ وفيه ذكرنا بعض مؤشرات، للتأكيد على قوة اقتصادها، لكن ما في اقتصادها من أخطاء جعلته سهل الطعن فيه لذلك أُستغل هذا الضعف وحصل ما حصل؛ فعجلة الإنتاج التركي مستمرة في الدوران لكن معدل دورانها سيتباطأ، وسيتباطأ معه مصدر عملاتها الأجنبية. ويمكن لهذا الاقتصاد تلافى بعض ذلك إن استفاد من هبوط الليرة وخفض أسعار إنتاجه لا معادلتها بسرعة ليتمكن الميزان التجاري من تصحيح وضعه، بشرط أن لا يتم ذلك بالمديونية الربوية، ولا المديونية الخارجية المقومة بالدولار تفادياً لسعر الصرف المتخلخل، منعاً لنمو المديونية الأجنبية، للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٥٥، سعر الصرف كمكبر صوت مالي. لذلك فإننا نصح بـ:

- خفض حجم الديون عموماً، وإلغاء الديون الربوية فكل الأزمات العالمية والإقليمية خلال القرنين الماضيين مبناها دورات الديون والتلاعب بها، فمن أجاد اللعب أجاد النجاة من المركب قبل غرقه. والأصح أن تلجأ الناس والمؤسسات والحكومات للتمويل الإسلامي لما فيه من استقرار ومنافع للجميع، للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٥٠: إدارة أزمات الصرف؛ إدارة أزمة في الدول المتقدمة، وإدارة الأزمة في الدول النامية، واستقرار في الاقتصاد الإسلامي.
- الحد من الإنفاق التبذيري والإسراف المحلي والمستورد على السواء.

<sup>١</sup> الايكونوميست، عدد ١٨-٨-٢٠١٨، (رابط)

— استخدام العملة المشفرة **CryptoCurrency** في التبادل المحلي الداخلي؛ كبديل عن العملة المحلية للحد من تبادل الليرة. (يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٦٥: النقود الرقمية والثورات الشعبية). مما سيساعد في خفض التعامل بالعملة المحلية وتداولها؛ لينعكس إيجاباً بخفض التضخم السائد.

— الضبط المحكم لحركة الاستثمارات الساخنة، وعدم الانجرار وراء مغريات أرباحها، تحاشياً للسقوط في فخ مخاطرها الشديدة.

ويضاف للعلاجات المقترحة؛ إصرار المركزي التركي على عدم استخدام سعر الفائدة وعدم لجوئه لصندوق النقد الدولي. وكذلك سعي الحكومة التركية لاستخدام العملة المحلية في علاقاتها التجارية مع الدول التي تتعامل معها والمتأثرة بالسياسات الأمريكية؛ كروسيا وإيران والصين وأوكرانيا.

فيا أيها الناس (جميع الناس) .. ويا أيتها الشركات (كلها) .. ويا أيتها الحكومات (جميعها) :

ألزموا أنفسكم ضوابط التحليل الشرعي، الذي يضبط حجم الدين (الحلال) ضمن حدود تحوطية، والذي يُنهى المحرمات جميعها، مما يوضع الاقتصاد في مكانه الصحيح، لأنه وسيلة لا غاية.

ودعوا عنكم العقيدة الاقتصادية الأصولية (**Economic policy orthodoxy**) بما فيها سياسات مدرسة شيكاغو النقدية التي فيها مهالك الناس جميعهم؛ فالأزمات المتتالية شاهد على ما فيها من سوء، للمزيد يراجع مقالنا للعدد ٥٧: المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية – هل هو مذهب الأشرار؟.

إن في الاقتصاد الإسلامي سياسات مالية ونقدية واقتصادية كاملة متكاملة، تتسم بالعدالة والموضوعية، وفيها مرونة كافية لمقابلة أي طارئ بثبات وتؤدة.

فسبحان الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم.

ارضَ أيها الإنسان بالإسلام ديناً، دون طغيان، ولا تظنن أنك تستغني.

واسمع لقول المولى عز وجل وهو يصف دينه الذي ارتضاه لخلقه بالكمال والتمام:

الْيَوْمَ يَيسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا (المائدة: ٣).

ألا ترضى أيها الإنسان ما رضيه الله لك؟ بل رضينا بل رضينا، ندعوك الله بما دعاك به موسى عليه الصلاة والسلام: **أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الشُّفَهَاءُ مِنَّا** (الأعراف: ١٥٥).

حماة (حماها الله) ١٨ ذي الحجة ١٤٣٩ هـ الموافق ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨